اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 60

1– 6 مارس 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

«المركزي» يوسع دائرة القروض المعفاة من المخصصات

لم يلزم المصرف المركزي البنوك العاملة في الدولة تجنيب مخصصات مقابل التسهيلات المضمونة من قبل الحكومة الاتحادية والمحلية، والبنوك المرخصة محلياً والأجنبية التي يزيد تصنيفها عن AA-. وبحسب تعميم صدر عن المصرف المركزي أمس، فإن البنوك غير ملزمة أيضاً بأخذ مخصصات مقابل القروض المضمونة بسندات حكومية أجنبية سيادية مصنفة بأعلى من BBB. وألزم "المركزي" البنوك بتجنيب مخصصات تقابل 20% من القروض والتسهيلات والضمانات المقدمة للمصارف الأجنبية المصنفة بأعلى من BBBوأقل من AA-. وتأخذ البنوك مخصصات على 30% مقابل قيمة الأسهم المدرجة في أسواق مالية نظامية عالية السيولة، ومثلها للسندات أو الضمانات للشركات المصنفة بأعلى BBB-، والعقار السكني. وتحتسب المخصصات مقابل 50% من قيمة تسهيلات وضمانات العقارات التجارية، وسندات وضمانات المصارف الأخرى، والسيارات والقوارب والماكينات والآليات الأخرى المتحركة. أما سندات وضمانات الشركات الأخرى فيقابل المخصص المحتسب 60% من قيمتها. وقال المصرف المركزي إن "إدارة مراجعة ومراقبة المصارف" ستصدر دليلاً توضح فيه كيفية تطبيق المصارف والمؤسسات المالية للشروط الواردة في دليل الخاص بتصنيف المخصصات والقروض. وفيما يخص تحديد مبلغ المخصصات والقيمة المباشرة، حدد المركزي أن المستويات أولها العادية تليها تحت المراقبة ثم دون المستوى العادي ثم المشكوك في تحصيلها والمستوى الخامس يتعلق بالقروض الخاسرة أو المعدومة. ووفقا للنظام الجديد لا تحتسب البنوك مخصصات مقابل **القروض العادية**، أما **القروض تحت المراقبة**، فهي القروض والسلف التي يشوبها بعض الضعف فيما يتعلق بالوضع المالي والجدارة الائتمانية للمقترض، ولكن تتطلب تكوين مخصص لها. أما **القروض دون المستوى العادي** وهي القروض التي قد تؤدي إلى حدوث بعض الخسائر نظراً لوجود عوامل قد تعرقل عملية السداد وتشمل هذه الفئة عادة القروض والسلف التي يتأخر فيها تسديد القرض الأصلي لفترة تزيد على 90 يوماً. وفي هذه الحالة يتم تكوين مخصص بنسبة 25% من كامل رصيد القرض. وبعد ذلك تأتي **القروض المشكوك في تحصيلها**، وهي القروض التي تبدو إمكانية تسديدها بالكامل مشكوكاً فيها بناء على المعلومات المتوفرة، وفي هذه الحالة يتم تكوين مخصص بنسبة 50% من كامل رصيد القرض. وفي **القروض الخاسرة**، وهي القروض التي يكون البنك قد استنفد السبل كافة لتحصيلها ولم يتمكن من تحصيل شيء يذكر منها، وفي هذه الحالة يتم تكوين مخصص بنسبة 100% من كامل رصيد القرض. وفيما يتعلق بالفوائد غير المدفوعة، قال المركزي إنه يتوجب ترحيل جميع الفوائد المستحقة غير المقبوضة وفقا لحالات معينة إلى حساب خاص يفتح ضمن سجلات البنك (للقرض المعني) تحت مسمى "حساب فوائد معلقة". ولا يرحل المبلغ إلى حساب الأرباح والخسائر إلا عندما يتم التعرف على مخاطر القرض أو السلفية وتكوين المخصص، أو إذا تأخر دفع الفوائد المستحقة لمدة أكثر من 90 يوماً، ووفق نظام المركزي، ينبغي إتباع نسب المخصصات المحددة على حسب عدد الأيام التي مضت على الاستحقاق بالنسبة إلى فئات إقراض التجزئة ، بحيث يحتسب 25% على الأقل مخصصات مقابل القروض الشخصي وقرض السيارات وبطاقات الائتمان والرهونات العقارية في حال مضي 90 إلى 120 يوماً على تخلف المقترض عن السداد. وفي حال تخلف المقترض عن السداد 120 إلى 180 يوماً فإن المخصص يجب إن يعادل 50% من قيمة القروض. وإذا تجاوزت أيام التخلف عن السداد 180 يوماً فيجب تجنيب 100% من قيمة القرض. وينبغي حساب الحد الأدنى للمخصصات بجمع كامل النسب المحددة للمخصصات لصافي المبلغ المعرض. ويتم حساب المخصصات العامة بنسبة 1,5% مضافة إلى المخصصات العادية ومخصصات مخاطر الائتمان. ولكن كل التسهيلات الخالية من المخاطر مستبعدة من المخصصات العامة، وهي التسهيلات والضمانات المقدمة للحكومة الاتحادية والمحلية، والبنوك المحلية، والأجنبية التي يزيد تصنيفها عن AA-، والسندات الحكومية الأجنبية السيادية المصنفة بأعلى من BBB. وسيتم تكوين المخصصات العامة البالغ نسبتها 1,5% خلال فترة انتقالية مدتها أربع سنوات على أن تقوم المصارف بأخذ مخصصات سنوية وصولاً إلى النسبة المستهدفة بعد مضي أربع سنوات.

المصدر: الاتحاد

لدولية

ارتفاع الوظائف الأمريكية في فبراير والبطالة قرب أدنى مستوى في عامين
صفحة 02 ◄

أسعار الغذاء مرشحة لمزيد من الارتفاع مع استمرار تزايد الطلب
صفحة 02◄

الاقليمية

توقع تضاعف عجز المعاملات الجارية لمصر في يناير إلى مارس
صفحة 03 ◄

إيطاليا تدعو البنك الأوروبي لدعم مصر بـ6 مليارات دولار
صفحة 03◄

المحلية

"»المركزي :«الودائع ترتفع 7,4 مليار درهم خلال يناير
صفحة 04 ◄

التجارة الخارجية غير النفطية للدولة 12,3% خلال 2010
صفحة 04◄

المقال الأسبوعي
إدارة المشاريع
Project Management
صفحة 05◄

ارتفاع الوظائف الأمريكية في فبراير والبطالة قرب أدنى مستوى في عامين

ارتفع عدد الوظائف الأمريكية في فبراير بأعلى معدل شهري منذ مايو أيار الماضي وتراجع معدل البطالة إلى أدنى مستوى في عامين وهو ما عزز الآمال في اكتساب الانتعاش الأمريكي مزيدا من الزخم. وقالت وزارة العمل الأمريكية يوم الجمعة إن الوظائف غير الزراعية زادت 192 ألفا متجاوزة توقعات المحللين التي كانت 185 ألف وظيفة. وتم تعديل بيانات ديسمبر كانون الأول ويناير كانون الثاني بزيادة 58 ألف وظيفة عن التقديرات السابقة. وكانت زيادة الوظائف الجديدة إلى مستوى مرتفع في مايو الماضي راجعة إلى تعيين الحكومة مواطنين لإجراء الإحصاء السكاني. وتراجع معدل البطالة إلى 8.9 بالمائة وهو أدنى مستوى منذ ابريل نيسان 2009 من 9.0 بالمائة في يناير إذ أن تقارير أفادت بأن مزيدا من المواطنين وجدوا وظائف.

المصدر: رويترز

بريطانيا يمكن إن تواجه أزمة مالية جديدة

حذر محافظ بنك انكلترا من إن بريطانيا قد تواجه أزمة مالية جديدة إذا لم تطبق إصلاحات مصرفية. وصرح ميرفين كنغ إن حالة عدم التوازن في النظام المصرفي لا تزال ماثلة كما أنها "تهدد بالتزايد مرة أخرى". وأضاف محافظ بنك بريطانيا المركزي إن البنوك تواصل استغلال ملايين العملاء بشكل روتيني. ودعا البنوك إلى التوقف عن محاولة "الوصول بإرباحها إلى اعلي مستوى". وتأتي تصريحات كنغ فيما تدرس لجنة حكومية ما إذا كان يجب إجبار المؤسسات المالية على فصل أقسام الاستثمارات فيها عن أقسام مصرفية التجزئة. وقال كنغ "لقد سمحنا للنظام (المصرفي) بالبناء على أسس ستؤدي إلى تدميره". وأضاف "لم نتمكن بعد من التغلب على فكرة أننا اكبر من نفشل، وهو مفهوم يجب أن لا يكون له مكان في اقتصاد السوق". وردا على سؤال حول إمكانية تكرار الأزمة المالية، قال كنغ "نعم. المشكلة لا تزال ماثلة. البحث عن المكاسب لا يزال مستمرا. وحالة عدم التوازن بدأت تنمو مرة أخرى". وقال انه خلال السنوات العشرين الماضية، دأب الكثيرون في قطاع الخدمات المالية على التفكير انه "إذا كان من الممكن تحقيق الربح من العملاء الذين يسهل خداعهم، فهذا أمر مقبول تماما". وكانت الحكومة أعلنت الشهر الماضي أنها توصلت إلى اتفاق مع كبرى البنوك بشان المكافآت والإقراض الكلي في سعيها للحد من حصول الموظفين التنفيذيين على علاوات باهظة وتعزيز الانتعاش الاقتصادي الهش. وقال وزير المالية جورج اوزبورن إن إجمالي المكافآت التي دفعت لموظفي اكبر أربعة بنوك مقرها في بريطانيا سيكون اقل هذا العام من العام الماضي نتيجة هذا الاتفاق الذي تم إبرامه بعد أسابيع من المحادثات. وابقي بنك انكلترا المركزي على معدل الفائدة عند معدل قياسي منخفض هو 0,50 بالمائة في شباط/فبراير، وهي نفس النسبة منذ آذار/مارس 2009. وعند سؤاله عن احتمال رفع سعر الفائدة ربما مطلع الأسبوع المقبل، قال كنغ إن هناك "سببا منطقيا للغاية للقيام بذلك الآن". إلا انه قال إن زيادة معدلات الفائدة بسرعة كبيرة سيكون "خطوة غير مجدية". ورغم إن ارتفاع الأسعار زاد من الضغوط لرفع أسعار الفائدة، إلا إن البنك المركزي يخشى من هشاشة انتعاش الاقتصاد البريطاني من الركود الذي انتهى في الربع الأخير من عام 2009.

المصدر: ا ف ب

صندوق النقد الدولي : أسعار الغذاء مرشحة لمزيد من الارتفاع مع استمرار تزايد الطلب

قال صندوق النقد الدولي انه من المرجح استمرار الارتفاع الحالي في أسعار المواد الغذائية، حيث سيستغرق العرض سنوات حتى يستطيع إشباع الطلب العالمي المتزايد. ويرى الصندوق إن العالم قد يواجه مستقبلا ندرة متزايدة في المياه والأراضي وكذلك الطاقة، وهي أهم مدخلات وركائز الإنتاج الغذائي. ولكن على على الرغم من ارتباط الارتفاع الأخير في أسعار الغذاء بأسباب مؤقتة مثل حالة الطقس إلا أن الأسباب الرئيسية لزيادة الطلب على الغذاء تعكس التغيرات الهيكلية الحادثة في الاقتصاد العالمي. وبالتالي يمكن ملاحظة اتجاه زيادة الأسعار في المواد الغذائية كانعكاس جزئي لتغير أنماط النظام الغذائي للمستهلكين في الإقتصادات الناشئة والنامية. كذلك فإن ارتفاع أسعار النفط بشكل غير متوقع خلال الفترة الماضية نتيجة الإضطرابات السياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، ساهمت بشكل غير مباشر في رفع أسعار الغذاء. كما أن ارتفاع أسعار النفط عاد ليعزز الطلب على الوقود الحيوي، والذي رفع بدوره الطلب على المحاصيل الوسيطة المستخدمة في إنتاجه، بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام الميكنة الزراعية التي تعمل بالطاقة البترولية بشكل مكثف في جميع مراحل الدورة الزراعية ساهم في رفع الأسعار نظرا لإرتفاع أسعار الوقود. ويبقى سوء الأحوال الجوية أحد العوامل أيضا المساهمة في رفع أسعار الغذاء، حيث ساهمت الفيضانات التي ضربت باكستان وأجزاء من الهند بالإضافة إلى استراليا جنبا إلى جنب مع الجفاف في الأرجنتين وأوروبا الشرقية. يشار إلى إن مؤشر صندوق النقد الدولي للغذاء اقترب من تجاوز قمته الأعلى المحققة في يونيو/حزيران عام 2008، في حين أن مؤشرا مماثلا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة"فاو" ارتفع إلى أعلى مستوياته على الإطلاق عند 236 نقطة خلال فبراير/شباط الماضي، وهو الرقم القياسي الأعلى منذ أن بدأت المنظمة رصد ومتابعة أسعار الغذاء عام 1990.

المصدر: رويترز

إيطاليا تدعو البنك الأوروبي لدعم مصر بـ6 مليارات دولار.. والسعودية تقود حملة لجمع 5 مليارات

صرح وزير خارجية إيطاليا فرانكو فراتيني، بأن بلاده تقدمت بمشروع للبنك الأوروبي للاستثمار، بهدف تخصيص 6 مليارات دولار لدفع التنمية ودعم الاقتصاد المصري ، فيما يشبه مشروع مارشال الاقتصادي الأمريكي الذي ساعد في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وقال الوزير الإيطالي، إنه يجب أن يكون مشروعاً اقتصادياً كبيراً، معرباً عن قناعته بضرورة أن تساهم البنوك الدولية العملاقة في تقديم مساعداتها. وأوضح أن النية الإيطالية تكمن في تحويل ديون مصر لإيطاليا والبالغة 600 مليون يورو، إلى استثمارات في البنية التحتية، إضافة إلى 300 مليون من القروض والمساعدات. واعتبر رئيس الدبلوماسية الإيطالية أنه من الضروري وضع برنامج للمساعدة الاقتصادية، مضيفاً أن المملكة العربية السعودية بدأت حملة لجمع مبلغ 5 مليارات دولار، بالتعاون مع البنك الدولي ودول الاتحاد الأوربي، تقدم لمصر في صورة منح من أجل دعم قدراتها الاقتصادية خلال المرحلة الراهنة ، للبدء في إصلاح الانهيار الذي أصاب قطاع عريض من القطاعات الاقتصادية، خاصة متناهية الصغر. وأضاف خلال تصريح خاص أن السعودية كانت ستتكفل بدفع قيمة المعونة الأمريكية من مواردها الخاصة، في حال قطع الولايات المتحدة الأمريكية أموال المعونة التي تقدمها لمصر والتي تبلغ 1.9 مليار دولار، حتى تتعرض مصر إلى أي تدخل سافر في شؤونها الداخلية.

المصدر: المصري اليوم

المؤشر السعودي يرتفع بنسبة 7,26% بعد تطمينات من وزير المالية

انتعشت سوق المال السعودية بقوة اليوم السبت إذ ربح مؤشرها 7,26% في ختام التداولات بعد خسارة بلغت 15% الأسبوع الماضي، وذلك في أعقاب تطمينات من وزير المالية. وأغلق مؤشر "تداول" على ارتفاع بنسبة 7,26% ليصل إلى مستوى 5706,9 نقطة، بعد إن أغلق نهاية الأسبوع الماضي (الأربعاء) على انخفاض بلغ 3,9%، وذلك للجلسة ال13 على التوالي. واتى الانتعاش بعد تصريحات أدلى بتا وزير المالية إبراهيم العساف لقناة العربية وأكد فيها إن الاقتصاد السعودي بوضع ممتاز وانه شخصيا اشترى أسهما الأسبوع الماضي. وبلغت قيمة التداولات اليوم السبت 5,7 مليارات ريال (1,52 مليار دولار) بحسب موقع سوق المال. وارتفعت كل الأسهم تقريبا، فيما سجل سهم عملاق البتر وكيماويات القيادي سابك ارتفاعا بلغ 9,09%، فيما ارتفع سهم بنك الراجحي 7,6% وسهم مجموعة سامبا (البنك السعودي الأميركي) 9,75%. وكان المؤشر السعودي انخفض بشكل قوي الأسبوع الماضي وسط حركة بيع وهلع بسبب التظاهرات والاضطرابات في المنطقة. وقال العساف لقناة العربية إن "الوضع الاقتصادي والمالي في السعودية ممتاز". وذكر العساف إن الارتفاع الأخير في أسعار النفط سيعزز اقتصاد المملكة التي تملك اكبر احتياطي نفطي عالمي. والسوق السعودية هي السوق الوحيدة في الخليج التي تفتح السبت.

المصدر: ا ف ب

توقع تضاعف عجز المعاملات الجارية لمصر في يناير إلى مارس

قال البنك المركزي المصري انه يتوقع تضاعف عجز ميزان المعاملات الجارية في ربع السنة من يناير إلى مارس ليصل إلى ثلاثة مليارات دولار مقارنة مع عجز بلغ 1.4 مليار دولار من يوليو إلى ديسمبر كانون الأول 2010 وذلك بفعل الاضطرابات السياسية. وقال البنك المركزي إن عجز ميزان المعاملات الجارية لمصر ارتفع 9.2 بالمائة على أساس سنوي إلى 1.4 مليار دولار من يوليو إلى ديسمبر 2010 مقارنة مع 1.3 مليار دولار في الفترة ذاتها من 2009. وقال البنك إن عجز يناير إلى مارس سيرتفع بسبب تراجع إيرادات السياحة وتحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي جراء تداعيات الاضطرابات التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك في 11 فبراير. وقال البنك المركزي في بيان "من المتوقع أن يسجل ميزان المدفوعات في نهاية الربع الثالث من العام المالي الجاري والمنتهي في 31 مارس 2011 عجزا بما يزيد عن ثلاثة مليارات دولار." وتنتهي السنة المالية لمصر في 30 يونيو. وفي الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2010 قال البنك إن الواردات نمت أسرع من الصادرات في حين انكمش دخل الاستثمار. وأعلنت البنك المركزي زيادة الواردات 10.9 بالمائة إلى 26 مليار دولار بسبب زيادة 33.6 بالمائة في الواردات البترولية و8.5 بالمائة في الواردات غير البترولية. وزادت الصادرات نحو عشرة بالمائة. وقال إن دخل الاستثمار تراجع 58.3 بالمائة إلى 211 مليون دولار من 506 ملايين دولار في الفترة ذاتها من 2009. ونمت إيرادات السياحة في الفترة من يوليو إلى ديسمبر 15.6 بالمائة إلى 6.9 مليار دولار حسبما ذكر البيان مضيفا أن التحويلات - شاملة تحويلات العاملين في الخارج - قد زادت 45.3 بالمائة إلى 6.3 مليار دولار في حين نمت إيرادات قناة السويس 10.9 بالمائة إلى 2.5 مليار دولار

المصدر: رويترز

«المركزي»: الودائع ترتفع 7,4 مليار درهم خلال يناير

ارتفعت الودائع لدى البنوك العاملة في الدولة خلال شهر يناير 2011 بقيمة 7,4 مليار درهم، بنسبة نمو بلغت 0,7% مقارنة بنهاية عام 2010، لتبلغ 1057 مليار درهم، بحسب البيان الصحفي الصادر عن المصرف المركزي. وسجلت القروض المصرفية والسلف (صافية من مخصصات القروض السيئة والمشكوك في تحصيلها والفوائد المعلقة) ارتفاعاً بقيمة 12 مليار درهم تعادل نمواً بنسبة 1,2% خلال شهر يناير 2011، مقارنة بالشهر الذي سبقه، وبلغت 1043,3 مليار درهم. وحققت أصول القطاع المصرفي ارتفاعاً بنسبة 1,4% لتبلغ 1,63 تريليون درهم في نهاية شهر يناير 2011. وارتفع عرض النقد (ن1)، وهو النقد المتداول زائداً الودائع النقدية، أي الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب لدى البنوك، بنسبة 1,7% من 232,9 مليار درهم إلى 236,9 مليار درهم، خلال الفترة. أما عرض النقد (ن2)، الذي يحتوي على (ن1) زائداً الودائع شبه النقدية (مجموع الودائع لأجل والودائع الادخارية للمقيمين بالدرهم، والتأمينات التجارية بالدرهم، وودائع المقيمين بالعملات الأجنبية)، فقد ارتفع بنسبة 1,1% من 786,4 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2010 إلى 795,2 مليار درهم بنهاية شهر يناير 2011. كذلك، ارتفع عرض النقد (ن3)، الذي يحتوي (ن2) زائداً الودائع الحكومية لدى القطاع المصرفي، بنسبة 1,2% من 985,2 مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر 2010 إلى 997,5 مليار درهم في نهاية شهر يناير 2011.

المصدر: الاتحاد

التجارة الخارجية غير النفطية للدولة 12,3% خلال 2010

حققت التجارة الخارجية غير النفطية للدولة نمواً بنسبة 12,3 بالمائة في العام 2010 لتصل إلى 741 مليار درهم مقارنة بمستوياتها في العام 2009، بحسب تقديرات جمعة محمد الكيت الوكيل المساعد بالوزارة لشؤون التجارة الخارجية. وأضاف في كلمته خلال افتتاح ورشة العمل الخاصة بالسياسة التجارية والقضايا المتعلقة باتفاقيات التجارة الحرة التي عقدت في ابوظبي امس، أن النمو المتوقع في التجارة ناتج عن التزامن في النمو في كافة مكونات التجارة الخارجية من إعادة التصدير والتصدير كمؤشر على تحسن العوامل الاقتصادية الخارجية للشركاء التجاريين بالدرجة الأولى والواردات كمؤشر على زيادة حجم الطلب المحلي والمعزز بعدة عوامل أهمها تلبية متطلبات النمو في مكونات الناتج المحلي الإجمالي والذي من المتوقع أن يتجاوز حاجز التريليون درهم في عام 2010. وافتتحت وزارة التجارة الخارجية امس ورشة العمل تحت رعاية معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة التجارة الخارجية، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشاركة 50 شخصاً يمثلون نخبة من الخبراء الدوليين وعدد كبير من المعنيين والمسؤولين من مختلف الجهات الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص بالدولة. وأشار إلى أن نمو حجم التجارة الخارجية للدولة قد تحقق دون اللجوء لتطبيق سياسة الحماية التجارية مثلما فعلت كثير من دول العالم، إذ إنه في الوقت الذي يبلغ فيه سقف التعريفة الجمركية 15 بالمئة، إلا أن الدولة تطبق معدل 5 بالمائة كتعرفة جمركية وذلك ضمن إستراتيجيتها تطبيق سياسة تجارية قائمة على حرية التجارة وتفعيل المنافسة الدولية.

المصدر: الاتحاد

الصادرات تحقق نمواً بنسبة 22٪ .. 109 مليارات درهم التجارة الخارجية لأبوظبي خلال العام الماضي

ارتفع حجم صادرات أبوظبي غير النفطية إلى 11,6 مليار درهم العام الماضي بنمو نسبته 22,2% مقارنة بعام 2009 التي صدرت خلالها سلعاً بقيمة 9,5 مليار درهم، بحسب إحصاءات أصدرتها دائرة المالية الإدارة العامة للجمارك بالإمارة. وأظهرت الإحصاءات السنوية الخاصة بعمليات التجارة الخارجية خلال عام 2010 عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية لإمارة أبوظبي، أن حجم التجارة الخارجية غير النفطية بلغ 109,17 مليار درهم، بانخفاض قدره 2,6% مقارنة بعام 2009. وأظهرت الإحصاءات الجمركية تراجع حجم واردات الإمارة التي بلغت 86,6 مليار درهم عام 2010 بانخفاض نسبته 7,8% مقارنة بـ93,87 مليار درهم عام 2009. أما حجم تجارة إعادة التصدير فقد وصل إلى 11 مليار درهم بارتفاع نسبته 26,4% مقارنة بـ8,7 مليار درهم عام 2009. وقال مدير عام الإدارة العامة للجمارك في أبوظبي "أظهرت البيانات الإحصائية للعام 2010 استمرار النمو في بندي الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير مقارنة بالفترة نفسها عام 2009، في حين شهدت انخفاضاً في حجم الواردات، ما يعكس التحسن الذي شهده الميزان التجاري للإمارة خلال العام الماضي". وأضاف "نسعى بشكل متواصل لتسهيل التجارة الخارجية وتعزيز معدلات النمو في حجم الصادرات بما يكفل تنشيط العجلة الاقتصادية في الإمارة، وكشفت الإحصاءات السنوية لحجم التجارة الخارجية عن تنامي دور المنافذ الجوية، حيث توزعت الواردات بنسبة 19,4% على المنافذ الجوية، 57,4% على المنافذ البحرية و23,2% على المنافذ البرية. وتابع "نسعى إلى تعظيم التجارة الخارجية للدولة التي تعتبر عنصراً مؤثراً في الاقتصاد وأحد المؤشرات المهمة التي تعكس الأوضاع الاقتصادية". وأظهر تقرير التجارة الخارجية نسب الواردات وإعادة التصدير والصادرات وفقاً للدول المتعامل معها، حيث احتلت البرازيل المرتبة الأولى من حيث الصادرات غير النفطية تبعها النرويج في المملكة الثانية والمملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة. ولعل أبرز ما ميز تقرير هذا العام من حيث الصادرات نمواً في قيمة الصادرات إلى سلطنة عمان بنسبة 110%. أما بالنسبة إلى الواردات فقد احتلت الولايات المتحدة الأميركية المرتبة الأولى من حيث الواردات، تبعها المملكة العربية السعودية في المرتبة الثنية واليابان في المرتبة الثالثة. وتميزت تركيا من حيث نمو الواردات بين عامي 2009 و2010، والتي ارتفعت بنسبة 49%. كما احتلت مملكة البحرين المرتبة الأولى بالنسبة لتجارة إعادة التصدير، في حين حلت دولة قطر في المرتبة الثانية والمملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة. وشهدت عمليات إعادة التصدير إلى دولة باكستان نمواً قدره 373%.

المصدر: الاتحاد

مفهوم إدارة المشاريع

تعرّف **إدارة المشاريع Project Management** بأنها فن توجيه الموارد البشرية والمادية وتنسيقها، خلال حياة المشروع، من خلال استخدام التقنيات الحديثة، لتحقيق الأهداف المحددة، بالطريقة التي تمكّن من إنجاز المشروع، وذلك بتنفيذ مضمون ما جاء فيه، ومراعاة عوامل الجودة والتوقيت والتكلفة. إذ إن مكوّنات أيّ مشروع هي المجال Scope، والزمن Time، والتكلفة Cost

المشروع Projects : هو عملية أو نشاط مقيد بزمن (لكل مشروع تاريخ بداية ونهاية) يتم القيام به مرة واحدة من أجل تقديم منتج ما أو خدمة ما بهدف تحقيق تغيير مفيد أو إيجاد قيمة مضافة. وهناك تعارض ما بين خاصية كون المشروع أمرًا مؤقتًا لمرة واحدة، وبين ما تتسم به العمليات الإدارية أو التشغيلية التي تجري بشكل دائم أو شبه دائم من أجل تقديم نفس المنتج أو الخدمة مرارًا وتكرارًا

دورة حياة المشروع Project Life Cycle وهي مصطلح يعبر عن الزمن الذي يستغرقه المشروع منذ ولادته ولحين إنجازه. وتتكون من عدة مراحل، وهذه الدورة ذات طبيعة عامة بغض النظر عن نشاط المشروع ومدته وحجمه. وهذه المراحل، هي

دراسة جدوى المشروع Study Feasibility وهي مرحلة ابتكار فكرة للمشروع، وتبحث خلالها عن أهمية هذه الفكرة وجدواها.

1. التخطيط للمشروع Planning وهي المرحلة التي ينتقل فيها المشروع من مجرد فكرة إلى خطة توضح أهدافه، ونشاطاته، والفئات التي ستستفيد منه.
2. تخصيص الموارد Resources Appraisal وهي مرحلة دراسة الموارد البشرية والمالية التي يحتاج إليها تنفيذ المشروع، وتعيين الأفراد، وفرق العمل، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بينهم.
3. تنفيذ المشروع Implementation وهي المرحلة التي يتم فيها البدء بتنفيذ المشروع، والعمل على إدارة أدائه.
4. المراقبة Monitoring، وهي التأكد من أن المشروع يجري وفق ما هو مخطط له، وفي الاتجاه الصحيح.

• **تقويم المشروع Evaluation** عملية قياس مدى منهجية وموضوعية ملائمة المشاريع الجارية والمنجزة وأدائها ومدى نجاحها، حيث يُعد التقويم أداة إدارية لإرشاد صانعي القرارات ومديري المشاريع عما إذا كان تخطيط المشروع وتنفيذه قد سارا وفق ما هو مخطط لها بالاستناد إلى المداخل التالية: تقويم الأهداف تقويم الإجراءات تقويم النتائج تقويم الأداء الإداري في المشاريع

كان يعتقد معظم الناس أن التقويم نشاط لا فائدة منه، حيث يولد كمية كبيرة من البيانات المملة مع استنتاجات غير ذات فائدة. هذه كانت المشكلة مع التقويم في الماضي حيث كانت نظريات تقويم المشاريع تعتمد أساليب على أساس الإنجاز العلمي والدقة والصلاحية والموثوقية، وكثيرًا ما ولد هذا النهج تعميمات واستنتاجات وتوصيات تجنبها الناس، وكنتيجة لذلك تميل تقارير التقويم إلى برنامج واضح بعيدًا عن خيبات أمل وتشكيك مديري المشاريع حول أهمية التقويم، وركزت على التقويم بشكل عام. كذلك كان من المعتقد أن التقويم عبارة عن إثبات يبين مدى نجاح المشروع أو فشله، وهذا يفترض أسطورة النجاح والكمال في تنفيذ المشاريع، وهذا غير وارد حيث إن التقويم المستمر الذي يوفر التغذية الراجعة التي تساعد على تعديل الأهداف والإجراءات وتصويبها باستمرار هو مفتاح النجاح. كما يعتقد آخرون أن التقويم عبارة عن عملية على درجة عالية من الندرة والتعقيد والتي تحدث في وقت معين وطريقة محددة، ودائمًا ما يشمل خبراء خارجيين. حيث يعتقدون أن عليهم أن يكونوا على دراية بالمصطلحات التي تخص التقويم وفهمها كالصلاحية والموثوقية. وهذا ليس هو المطلوب فعلاً، بل المطلوب هو أن يعرفوا أي المعلومات التي يحتاجون إليها لكي يتخذوا قرارات صحيحة بشأن قضايا المشروع واحتياجاته. وأن يكونوا على استعداد تام لفهم ما يجري فعلاً في مراحل التنفيذ جميعها

تعريف التقويم ويمكن تعريف التقويم على أنه عملية قياس مدى منهجية وموضوعية ملائمة المشاريع الجارية والمنجزة وأدائها ومدى نجاحها، حيث يعد أداة إدارية لإرشاد صانعي القرارات ومديري المشاريع عما إذا كان التخطيط والتنفيذ للمشروع تم وفق ما هو مخطط له، وعادة ما تكون محددة بزمن معين بحسب توقيت التقويم، ويجري التقويم عادة لتحقيق هدف معين وللإجابة عن أسئلة محددة تزود صانعي القرار ومديري المشاريع بالمعلومات حول النظريات والفرضيات المستعملة في التنفيذ فيما إذا كانت فعالة أم لا، ولماذا؟ للتمكن من اتخاذ القرار الصحيح بشأن تعديل السياسات والإجراءات الجارية بالتنفيذ، والاستفادة منها مستقبلاً في تنفيذ مشاريع أخرى. ويهدف التقويم بصورة عامة إلى تحديد مدى ملائمة المشروع بالنسبة إلى الأهداف الموضوعة، وفاعليته وكفاءة إنجازه ومدى تأثيره واستدامته

الهدف من التقويم تشير العديد من المصادر كالوكالة اليابانية للتعاون (JICA)، ومنظمة الأمم المتحدة (UN) في أن للتقويم هدفين رئيسيين هما:

• توفير ما يلزم من معلومات لاتخاذ قرارات صحيحة بشأن العمليات أو السياسات أو الاستراتيجيات المرتبطة بالمشاريع الجارية أو المقبلة.
• تقديم أدلة إلى الجهات المعنية (للمانحين والشركاء والمستخدمين)، تثبت فاعلية أداء المشروع ومطابقته للنتائج المخطط لها، وللمتطلبات القانونية والمالية، ومدى استخدام المديرين لنتائج المراقبة والتقويم.

وتتضمن الأهداف الأخرى لتقويم المشاريع ما يلي
- إتاحة عملية التعلُّم الجماعي والمساهمة في مجموعة المعارف المتعلقة بما ينجح وما لا ينجح وأسباب ذلك.
- التحقق من جودة أداء إدارة المشروع أو تحسينها.
- تحديد الاستراتيجيات الناجحة من أجل التوسع فيها وتكرارها.
- تعديل الاستراتيجيات غير الناجحة.
- إتاحة الفرصة للجهات المعنية للإدلاء بدلوها في مخرجات المشاريع وجودتها.

ويهدف التقويم بشكل عام إلى تحديد ملائمة أي مشروع ومدى كفاءته وفاعليته وأثره واستدامته، ويُتوقع أن يؤدي تحسين عملية صنع القرار إلى نتائج أفضل وإلى استخدام الموارد بكفاءة أكبر

توقيتات التقويم هناك ثلاث توقيتات للتقويم استنادًا إلى المرحلة التي يُجرى فيها، وهي

1. **التقويم القبلي Ex-ante Evaluation**أو **Pre- Evaluating**: يتم قبل تنفيذ المشروع، حيث تدرس ضرورة تنفيذ المشروع وتوضيح تفاصيله والنتائج المتوقعة منه، ومدى ملائمة المشروع وقيمته، ووضع مؤشرات تقويم لقياس تأثير المشروع في التقويمات اللاحقة. ويساعد المنظمة على التخطيط القبلي "التخطيط بالسيناريوهات" الذي يعني وصف ما هو متوقع ومحتمل وتحليله، ووضع سيناريوهات (مشاهد محتملة) والتوصل إلى صيغة للتعامل مع كل من هذه السيناريوهات، وذلك بتشخيص دقيق وواسع للأفكار المحتملة والمتوقعة بطريقة مفيدة وقابلة للتطبيق، حيث يساعد على ربط القرار غير المؤكد الذي نتخذه اليوم، بما يمكن أن يحدث من أحداث كأثر لهذا القرار في المستقبل (ماذا لو؟)، حيث تساعد هذه الاحتمالات واضعي الخطط الإستراتيجية والمؤثرين في المنظمة على مواجهة التوقعات المستقبلية والاستعداد لها
2. **تقويم منتصف المدة Mid-term Evaluation**أو **التقويم المتزامن During Evaluating**ويُجرى في منتصف مدة تنفيذ المشروع، حيث يهدف هذا التقويم إلى فحص الإنجازات، وتنفيذ المشروع بالتركيز على الكفاءة والملائمة مستندًا إلى النتائج، بالإضافة إلى مراجعة خطة العمل وتعديلها وفقا للنتائج، حيث تساعد نتائج التقويم الجهات المعنية على اتخاذ القرار ومراقبة الأداء (Just In Time).
3. **التقويم البعدي Ex-post Evaluation**أو **After performing Evaluating** : يُجري بعد فترة زمنية من انتهاء تنفيذ المشروع، ويركز على الكفاءة والتأثير والاستمرارية، استنادًا إلى نتائج التقويم. ويهدف هذا التقويم إلى استخلاص الدروس المستفادة والتوصيات للجهات المعنية بتخطيط المشاريع المستقبلية وتنفيذها بشكل أكثر كفاءة وفاعلية.

لا تعوض هذه التقويميات إحداها عن الأخرى فقد تضطر بعض المشروعات لاستخدام التقويمات الثلاثة كل حسب وقته.